الهيئة الوطنية
لمكافحة الفساد

# مهام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتقرير نشاطها عن الفترة من ٢٠٢٢/٢/١٧إلى ٢٠٢٢/١٢/٣١

# جدول المحتوى

القسم الاول: نبذة تاريخية عن تشكيل الهيئة

القسم الثاني: تطوير تنظيم الهيئة الداخلي وتطوير قدراتها المالية والإدارية والفنية

القسم الثالث: تأدية المهام الخاصة التي حددتها القوانين للهيئة

# القسم الأول: نبذة تاريخية عن تشكيل الهيئة

# صدور قانون إنشاء الهيئة

بتاريخ ٨ أيّار ٢٠٢٠ أنشئت الهيئة بصدور **"قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "** رقم ١٧٥، انسجامًا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وهي هيئة إدارية مستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والإداري ويتمتع أعضاؤها بحصانات واسعة.

## تعيين الأعضاء من قِبل مجلس الوزراء

بتاريخ **٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٢** جرى تعيين رئيس وأعضاء الهيئة الحاليّين من قبل مجلس الوزراء بموجب المرسوم رقم ٨٧٤٢، وفقاً للآلية التالية التي نص عليها **قانون إنشاء الهيئة**،

وهي مؤلفة من كل من:

| | |
|---|---|
| ١ - **القاضي المتقاعد في منصب الشرف كلود كرم (رئيسًا)** | تم انتخابه بتاريخ ٢٠٢١/٠٦/١٢ من القضاة الأصيلين في القضاء العدلي والإداري والمالي. |
| ٢ - المحامي بالاستئناف الأستاذ **فواز سالم كبارة (نائبًا للرئيس)** | تم تعيينه من بين أربعة أسماء رشحتهم نقابتي المحامين في بيروت وفي طرابلس. |
| ٣ - القاضية المتقاعدة في منصب الشرف **تريز علاّوي** (عضوًا) | تم انتخابها بتاريخ ٢٠٢١/٠٦/١٢ من القضاة الأصيلين في القضاء العدلي والإداري والمالي. |
| ٤ - خبير المحاسبة وعضو نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان الدكتور **علي بدران** (عضوًا) | تم تعيينه من بين ثلاثة خبراء رشّحهم مجلس نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان. |
| ٥ - خبير في الشؤون المصرفية الدكتور **جو معلوف** (عضوًا) | تم تعيينه من بين ثلاثة أسماء رشحتهم هيئة الرقابة على المصارف. |
| ٦ - خبير شؤون الإدارة العامة الدكتور **كليب كليب** (عضوًا) | تم تعيينه من بين ثلاثة أسماء رشحتهم وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية. |

# قسم اليمين

بتاريخ **١٧ شباط ٢٠٢٢** أقسم رئيس وأعضاء **"الهيئة"** اليمين القانونية التالية أمام رئيس الجمهورية لتبدأ ولاية الهيئة منذ ذلك التاريخ والمحدّدة بستة سنوات غير قابلة للتجديد:

**"أقسم بالله العظيم أن أقوم بمهامي في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بأمانة وإخلاص واستقلال، وأن أتصرف في كل ما أقوم به بنزاهة بما يعزز الثقة بالهيئة ويوطد حكم القانون."**

## مهمة الهيئة العامة

**مكافحة الفساد والوقاية منه وكشفه**

**وتطبيق الاتفاقيّات والمعاهدات الدولية ذات الصلة لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**

## المهام الخاصة للهيئة:

1. إدارة منظومة تلقي التصاريح عن الذمة المالية والمصالح وحفظها وإدارتها والتدقيق بها.

2. تلقي الكشوفات والشكاوى التي تردها المتعلقة بالفساد، واستقصاء جرائم الفساد، ودرسها عفوًا أو بناءً على هذه الكشوفات، وإحالتها عند الاقتضاء إلى سائر الهيئات الرقابية والتأديبيّة والقضائية المختصّة.

3. حماية كاشفي الفساد وتحفيزهم عند الاقتضاء.

4. تنسيق اعمال استعادة الأموال المتأتية عن جرائم الفساد.

5. السهر على حسن تطبيق قانون الحق في الوصول الى المعلومات، (بما فيه، استلام الشكاوى المتعلقة بعدم تطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات والتدقيق فيها وإصدار قرارات بشأنها)

## المهام الخاصة للهيئة (تابع):

6. السهر على حسن تطبيق قانون دعم الشفافية في قطاع البترول من خلال استلام الشكاوى المتعلقة بتطبيق أحكامه والتحقيق فيها وإصدار قرارات بشأنها، وإبداء المشورة للسلطات المختصة.

7. رصد وضع الفساد وكلفته وأسبابه وجهود مكافحته والوقاية منه في ضوء القوانين النافذة والسياسات المعتمدة والاتفاقيات الدولية ووضع التقارير الخاصة أو الدورية في هذه الشؤون ونشرها في الجريدة الرسمية وعلى موقعها الالكتروني.

8. إبداء الرأي، عفواً أو بناء لطلب المراجع المختصة، في التشريعات والمراسيم والقرارات ومشاريعها والسياسات والإستراتيجيات المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه.

9. المساهمة في نشر ثقافة النزاهة في الإدارات والمؤسسات العامة والمجتمع والمعارف اللازمة لمكافحة الفساد والوقاية منه.

10. المساهمة، عبر رئيس الهيئة، في تشكيل اللجنة الخاصة بتقييم ترشيح أعضاء هيئة الشراء العام.

ان تمكين الهيئة من تأدية جميع المهام التي حددتها القوانين، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتطوير تنظيم الهيئة الداخلي وتطوير قدراتها المالية والإدارية والفنية، لا سيما عبر إقرار نظامها الداخلي، وتوظيف الكوادر البشرية الضرورية، وتحويل الاعتمادات المالية المرصودة لها. وقد بذلت الهيئة جهودًا تأسيسية كبيرة لهذه الغاية لم تثمر جميعها بعد.

نستعرضها في القسم الثاني من هذا العرض.

كما باشرت الهيئة منذ لحظة قسمها اليمين القانونية، العمل الحثيث لممارسة المهام التي اتاحت امكانياتها المتواضعة من تأديتها.

نستعرضها في القسم الثالث من هذا العرض.

# القسم الثاني:
# تطوير تنظيم الهيئة الداخلي
# وتطوير قدراتها المالية والإدارية والفنية

١- تأمين مقر مناسب لعمل الهيئة وتأهيله وتجهيزه.

٢- عمل أعضاء الهيئة والأنظمة الداخلية.

٣- تأمين المداخيل المالية الضرورية لتأدية اعمال الهيئة من مصادر لبنانية ودولية مناسبة.

٤- تطوير التعاون الفني والعلمي مع جهات محلية ودولية مختصة.

٥- إنشاء وتطوير موقع الكتروني خاص بالهيئة.

٦- إعداد خطة عمل تنمية قدرات الهيئة.

## ١. تأمين مقر مناسب لعمل الهيئة وتأهيله وتجهيزه:

- تجاوبت الحكومة مع طلب الهيئة لتأمين مقر مناسب لعملها، فخصص لها مجلس الوزراء (بالقرار رقم ٣٤ تاريخ ٢٠٢٢/٤/١٧) مقرًا ملائمًا في البناء القائم في منطقة البريستول – فردان – شارع مدام كوري – بناية حطب.

- تعمل الهيئة حاليًا على ترميم وصيانة وتجهيز مقرها بمساعدات عينية وبالتعاون مع عدد من المنظمات المانحة التالية:
  - ✓ برنامج الامم المتحدة الإنمائي UNDP في اطار مشروع مكافحة الفساد من أجل تعزيز الثقة بلبنان والذي ينفذ بدعم مشترك من جانب الاتحاد الأوروبي وحكومة مملكة الدنمارك
  - ✓ Expertise France
  - ✓ ومكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC.

## ٢. تنظيم عمل الهيئة:

**عمل الأعضاء:** عملت الهيئة منذ تأسيسها ولتاريخه عبر عمل أعضائها، وهم رئيس ونائب رئيس وأربعة أعضاء، دون مساعدة أي جهاز إداري. بالرغم من ذلك، دأبت الهيئة على عقد اجتماعات أسبوعية دورية بالإضافة إلى اجتماعات طارئة، بحثت خلالها في كافة الشؤون التنظيمية والمتعلقة بوظائف الهيئة واتخذت قرارات تنظيمية وتنفيذية مختلفة. ناهيك عن لقاءات مع وفود محلية وأجنبية.

**النظام الداخلي ومدونة السلوك:** أعدت الهيئة نظامها الداخلي (المتضمن نظامها المالي وهيكليتها الإدارية) ومدونة السلوك وأحالتهما إلى مجلس شورى الدولة بتاريخ ٧ نيسان ٢٠٢٢ للموافقة عليهما أصولًا وذلك ضمن المهلة القانونية التي نص عليها قانون إنشاء الهيئة، وهي ثلاثة أشهر من تاريخ صدور مرسوم تعيين أعضاء الهيئة. لم ترد هذه الموافقة لتاريخه. الاتصالات والمراسلات جارية لإنجاز هذه المسألة في أقرب فرصة ممكنة.

**الجهاز الاداري وتطويره:** لم يتم بعد تعيين جهاز الهيئة الإداري المتفرغ وعلى رأسه أمين عام، بسبب التأخر في إقرار نظامها الداخلي، ناهيك عن عدم تحويل رصيد الاعتمادات المالية المخصصة للهيئة.

## ٣. تأمين الاعتمادات والمداخيل المالية الضرورية لتأدية اعمال الهيئة من مصادر لبنانية ودولية مناسبة:

**المصادر اللبنانية الرسمية:**

- كان قانون انشاء الهيئة قد رصد للهيئة اعتمادًا ماليًا بقيمة عشرة مليارات ليرة لبنانية، حين كان سعر صرف الليرة ١٥٠٠ ليرة للدولار الأميركي الواحد.
- كذلك نص قانون استعادة الأموال الناتجة عن جرائم الفساد على ان يخصص جزء من هذه الأموال المصادرة لصالح الهيئة. لم يعمل بعد بهذا القانون ولا بالصندوق الخاص الذي ينشئه والذي ينتظر المراسيم التطبيقية المناسبة.

- منذ أقسم أعضاء الهيئة اليمين وحتى تاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٢ عملت الهيئة وأعضائها دون أي دخل على أساس التطوع الكامل مقابل التفرغ الكامل.
- في هذا التاريخ الأخير، تلقت الهيئة ملياري ليرة لبنانية كمساهمة من الدولة خصصت لتسديد الرواتب والأجور، وذلك بعد مراجعات إدارية طويلة وحثيثة.

# الاعتمادات والمداخيل (تابع):

**المصادر الدولية:**

للهيئة ان تقبل الهبات العينية والنقدية من كافة الجهات وفق الأصول القانونية.

وقد شكّلت هذه الهبات والمساعدات العينية المختلفة التي تلقتها الهيئة (والتي تأمل أن تتلقاها في المستقبل)، المصادر الجدّية الوحيدة التي سمحت لها بأن تنفذ ما قامت به من أعمال حتى تاريخه.

## ٤. تطوير التعاون الفني والعلمي مع جهات محلية ودولية مختصة:

- شارك رئيس وأعضاء الهيئة منذ الأيام الاولى لولايتها في العديد من الندوات والمؤتمرات الإقليمية والدولية المختصة بمكافحة الفساد والوقاية منه، بناء لدعوة منظميها وعلى نفقتهم، سعيًا لتطوير الخبرات وتبادل المعلومات بالنسبة للممارسات الفضلى في إدارة هيئات مكافحة الفساد.

- كما قامت الهيئة بتطوير علاقاتها وتنسيق عملها مع هيئات ومنظمات دولية وغير حكومية قامت بزيارتها وإبداء الاستعداد لدعم عملها.

- تم خلال بعض هذه المناسبات التواصل مع عدد من المسؤولين في هيئات مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية والعراق ومصر والكويت وتم التوافق معهم على التعاون في مجال النزاهة ومكافحة الفساد.

- يتم التواصل مع الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تمهيدًا لانتساب الهيئة إليها.

## ٥. إنشاء وتطوير موقع الكتروني خاص بالهيئة:

تعمل الهيئة على تطوير هويتها الاعلامية ومواد اتصالية تعريفية بمهامها ودورها وصلاحياتها،

وتعمل حاليًا على إنشاء موقع الكتروني خاص بها، بالتعاون وبدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي،

يتضمن الوسائط اللازمة لتسهيل التواصل مع الهيئة في شتى المجالات،

بالإضافة الى تنفيذ بعض مهامها مثل استلام تصاريح الذمم المالية والمصالح، وكشوفات الفساد والشكاوى.

## ٦. إعداد خطة عمل تنمية قدرات الهيئة:

- باشرت الهيئة، بدعمٍ تقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعقد سلسلة من ورش العمل المكثفة مع خبراء للبحث بالآليات والاجراءات اللازمة لتفعيل دورها انسجامًا مع الاتفاقيات الدولية، كما الإطار القانوني الناظم لمكافحة الفساد والحد منه.

- تركزّ البحث على تطوير خطة عمل الهيئة، تتضمن تحديد مهامها وفق قانون انشائها وقوانين مكافحة الفساد ذات الصلة، وتحديد الاحتياجات اللازمة كي تتمكن الهيئة من تأدية هذه المهام، بما فيه تنمية قدرات الهيئة، ووضع خطط العمل اللازمة للمباشرة ببناء هذه القدرات وتوفير الموارد لذلك.

# القسم الثالث :
# تأدية المهام الخاصة
# التي حددتها القوانين للهيئة

باشرت الهيئة منذ لحظة قسمها اليمين القانونية العمل الحثيث لممارسة المهام التي اتاحت امكانياتها المتواضعة من تأديتها،

لا سيما تلك المتعلقة بنشر "مجموعة قوانين مكافحة الفساد والوقاية منه"

وبتلقي التصاريح عن الذمم المالية والمصالح لأنها تتعلق بمهل وبنتائج مسقطة للحقوق إذا لم يتم تأديتها وفق ما نص عليها القانون.

**الوظيفة الأولى: تلقي التصاريح عن الذمة المالية والمصالح وحفظها وإدارتها والتدقيق بها وفق أحكام قانون التصريح عن الذمة المالية وتجريم الإثراء غير المشروع**

- تم تلقي تصاريح الذمم المالية والمصالح المقدمة من قبل الموظفين العموميين الخاضعين لموجب التصريح، لا سيما النواب المنتخبين حديثًا ورئيس الجمهورية والنواب المنتهية ولايتهم.

- وقد بلغ عدد الموظفين العموميين الملزمين بالتصريح الذين تقدموا بتصاريحهم عن ذممهم المالية ومصالحهم لدى الهيئة خلال سنة ٢٠٢٢ – **١٩٤** موظفا وفق الآتي:
  - رئيس جمهورية سابق ١
  - نواب سابقين ٥١
  - نواب جدد ١٢٨
  - موظفون عموميون ١٤

**الوظيفة الثانية: المساهمة في نشر ثقافة النزاهة في الإدارات والمؤسسات العامة والمجتمع والمعارف اللازمة لمكافحة الفساد والوقاية منه .**

- تم نشر وإطلاق " مجموعة قوانين مكافحة الفساد والوقاية منه: بين التشريع والاجتهاد والفقه " بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد الواقع في ٢٠٢٢/١٢/٩.

تتضمن المجموعة النصوص القانونية والتنظيمية الأساسية وذات الصلة بهذا الموضوع ومجموعة مختارة من القرارات والاجتهادات الصادرة فيها لتكون باكورة إصدارات الهيئة.

## بالنسبة لسائر المهام الأخرى التي أناطها بها القانون،

باشرت الهيئة بعض الأعمال التحضيرية، لا سيما تطوير خطة عمل تفصيلية أشرنا اليها آنفًا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تتضمن تحديد احتياجات الهيئة ومجالات الدعم اللازمة لتنفيذ جميع الوظائف التي أناطها القانون بالهيئة.

- سوف نستعرض هذه الخطة بالتفصيل في العرض الذي سيقدم لاحقًا.

# شكرًا